



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

# الانتخابات اللبنانية وتحديات بناء دولة مقتدرة

محمد علي سبحاني

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

بعد أشهر من الصراع الداخلي والإقليمي، أُجريت الانتخابات أخيراً في لبنان. من الواضح أنّ السباق الانتخابي في لبنان له خصائصه وميزاته المنفردة وهو يعتمد بشكل مباشر على الخصوصيات الطائفية في لبنان والمنافسات الإقليمية حوله والحكومة التي يتم تشكيلها فيه، كل ذلك نتاج هذه الانتخابات النيابية.

إنّ الانتخابات المعقّدة في لبنان موضوعٌ مفصّلٌ ويحتاج إلى دراسة منفصلة. بحسب النتائج المعلنة، لم يتمكن حلفاء حزب الله في الفصائل السنّية والمسيحية مواكبة الحزب ضمن الحفاظ على عدد أصواتها في عملية الاقتراع الماضية، لتتمكن الحكومة التي سيتم تشكيلها في المستقبل القريب بسهولة من تغطية ودعم خط المقاومة، كما تقوم الحكومة الحالية. فلا تشهد العملية السياسية مزيداً من التغييرات في التحالفات ولا في الخط العام لأداء الحكومة.

في هذا الاتجاه يرى الكثيرون أنّ ذلك يمثل هزيمة لخط المقاومة. إلّا أنّ من يعرف لبنان بشرائحها الاجتماعية والقومية وكيفية تشكيل السلطة فيه يكون من الواضح لديه أنّ الانتخابات في لبنان حرة نسبياً وأنّ السلوكيات الانتخابية هذه ستتغير، لكن مفهوم الهزيمة والنصر يعتمد على طبيعة تفاعل الأغلبية والأقلية وانتفاع الأقلية من قدراتها واستثمار الأغلبية لإمكاناتها.

في اليوم الأول لتشكيل المجلس، يجب تعيين رئيس مجلس النواب، ووفقاً للقواعد والقوانين القائمة، فإنّ رئيس مجلس النواب، الذي يجب تقديمه إلى البرلمان بناءً على الإجماع الشيعي للتصويت، لم يكن سوى شخصية نبيه بري. رغم توقع حدوث خلافات كثيرة خلال هذه الفترة والقيام بعمليات المساومة والتبادلات على مستوى المواقف والمناصب الوزارية وغيرها أكثر من أي وقت آخر يجب القول إنه ليس لدى الأغلبية خيارٌ سوى التوصل إلى اتفاق للاستفادة من تقدم العملية السياسية والتوصل لاتفاق على تعيين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء .

بعد تشكيل البرلمان، يتم تعيين رئيس الوزراء، الذي يجب أن يكون من أهل السنة، ورئيس الجمهورية الذي هو بالضرورة يجب أن يكون مسيحياً. يتم تعيين الرئيس من قبل مجلس النواب، والرئيس هو الذي سيبدأ مفاوضاته مع الشخصيات السنّية المؤهلة لرئاسة الجمهورية، وبعد تعيين رئيس الوزراء تُعد الخطوة الأهم، هي كتابة بيان للمواقف الحكومية التي تُعد بؤرة للجدل و اختلاف الآراء .

هذا هو الموقف الذي يواجه فيه أنصار المقاومة ومعارضوها تحدياتٍ صعبةً. إذ لا يمكن الموافقة على هذا البيان دون ثلثي أصوات النواب لذلك، يُضطر الطرفان إلى التوصل إلى اتفاق، وإذا لم يحصل ذلك فإنَّ الحكومة، لن تكون قادرة على اتخاذ خطواتها التالية والتغلب على الأزمات التي حدثت نتيجة العامين الماضيين. وهذا يعني عدم تشكيل حكومة قوية بل تكون الحكومة ضعيفة أو غير متكاملة، لا تقوى على اتخاذ قرارات جادة لتجاوز الأزمة.

إذا اعتبرنا المشهد السياسي اللبناني ميداناً معقداً للمصالح الطائفية والعائلية والجغرافية والشخصية والصراعات الإقليمية، فإنَّ حاجات التوصل إلى اتفاق يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ. إقليمياً، سيكون التفاهم بين إيران والسعودية، وإلى حد ما التفاهم بين الإمارات وسوريا، عاملاً حاسماً في هذا السياق. وإذا تقدّم الحوار الإيراني السعودي، فإنَّ هذا التقدم يساهم بشكل كبير في تشكيل حكومة قوية في لبنان.

ب. من أهم عوامل الاتفاق يمكن الإشارة إلى مصالح الجماعات الطائفية والحزبية والمصالح العائلية والشخصية والمساومات التي تجري فيما بين هذه الجماعات في المدن والقرى وجميع المناطق الجغرافية وهي اتفاقات صغيرة كبيرة، ستكون الأغلبية بحاجة إليها من أجل تكوين دولة مقتردة وإظهار مواقفها بكل صراحة. ويبدو أنَّ اعتماد المجموعات الداخلية المؤثرة على العقلانية والمنطق يمكن أن توفر لها مثل هذه الأرضية.

ج. أما على الصعيد الدولي، فإنَّ الولايات المتحدة وفرنسا لهما تأثير كبير على لبنان، ويمكن أن يكون لبنان مكاناً لإظهار عملية التفاهم هذه، هذا فيما إذا كان هناك تفاهمٌ وهدوءٌ متزايدان في المنطقة.

د. إنَّ التغيير في موقف الكيان الصهيوني وظهور علاقات رسمية بينه وبعض دول المنطقة، على الرغم من حجمها المتواضع إلا أنه يعتبر نقطة مهمة جداً، يمكن أن يكون لها آثارٌ سلبيةٌ على التفاهم الإقليمي والداخلي للبنان. ومن المؤسف حقاً أن يستطيع الكيان الصهيوني ومن خلال استغلال الفجوات بين العرب والمسلمين أن يغير ماضيه الذي كان يعتبر عدواً لكل المسلمين والعرب، فقد أدَّت الحروب الطائفية في سوريا والعراق وأفغانستان والمنطقة ككل إلى قيام الكيان الصهيوني بتحسين موقعه الإقليمي، الأمر الذي انعكس سلباً على التطورات السياسية في المنطقة ككل.

وأخيراً، يجب التأكيد على أنّ اللبنانيين سيبدلون قصارى جهدهم لعدم الوصول إلى مأزق سياسي وما يتبعه من نشوب صراعات وحروب أهلية. لكن الاتفاق المبكر وتشكيل حكومة قوية تبنى على أساس اتفاق بين الأفرقاء اللبنانيين لن يكونا متاحين.

### هوية البحث

---

اسم الباحث: محمد علي سبحاني

عنوان البحث: الانتخابات اللبنانية وتحديات بناء دولة مقتدرة

تأريخ النشر: حزيران 2022

رابط البحث: <https://tinyurl.com/2mog6so6>

### ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، مما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

[www.baidarcenter.org](http://www.baidarcenter.org)

[info@baidarcenter.org](mailto:info@baidarcenter.org)